البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر

أ. بلقايد ثورية
جامعة بشار–الجزائر
touriabelcaid@yahoo.fr

د. بن زاير مبارك
جامعة بشار–الجزائر
benzairmebarek@yahoo.fr

ملخص

من المؤكد أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات البطالة، صحيح أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من البطالة، إلا أن سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة في ظل غياب أنشطة القطاع غير الرسمي، كما نجد أن أنشطته تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، لهذا دمجه و جعله رسمي سيجعل منه أداة فعالة في مواجهة عدة ظواهر و التي منها البطالة، و هي مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى. و يهدف هذا المقال إلى إيضاح موضوع البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر، الذي يعتبر من أهم القضايا التي تشغل بال الدولة و خبراء الاقتصاد، باعتبار البطالة ظاهرة متعددة الأبعاد متواجدة بأغلبية بلدان العالم مهما كانت قوتها الاقتصادية، خاصة في أوساط الفئات المحرومة.

كلمات مفتاحية : البطالة – القطاع غير الرسمي – الاقتصاد الرسمي – سوق العمل – التشغيل.

تصنيف JEL: J64.

Résumé

Il est certain que le secteur informel joue un rôle important dans l'amélioration des conditions de vie des catégories les plus défavorisées. C'est vrai qu'il ne propose pas de solutions radicales pour sortir du chômage ; mais il permet plus ou moins une vie décente aux gens sans travail. L'absence de ce secteur leur rend la vie plus difficile. C'est pourquoir la coexistence des secteurs formel et informel est nécessaire. Son intégration officieusement sera un élément actif dans l'économie et le rend plus utile dans la lutte contre certains phénoménes dont le chômage. Cet article vise à clarifier la question du chômage et le secteur informel en ALGERIE qui est l'une des questions des plus importantes qui préoccupent l'Etat et les économistes du fait que le chômage est un phénoméne multidimentionnel touchant les catégories les plus défavorésées des pays du monde quelque soit leur force économique.

Mots clés : le chômage - le secteur informel - le secteur formel - le marché de l'emploi - le travail.

La classification JEL: J64.

مقدمة:

لا شك أن حالات اللاستقرار التي عرفتها الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة. آفة هذا العصر التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل و الإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تراجع إسهامات القطاعات الحيوية الفعالة، و فشل أغلب الإستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. مما عجل بدخول البلاد منطقة اضطراب و استدعى ضرورة البدء في إصلاحات ستاند باي 1994 برعاية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. و اعتبرت الإصلاحات سلاحا ذا حدين، فبقدر ما ساعدت على تحسين نسب عجز الموازنة بدت سلبية؛ فبدلا من أن تقوي جدار المناعة ضد الآفات الإجتماعية، أسهمت في ارتفاع الأسعار، تسريح العمالة ... الخ، فأخذت البطالة منعرجا لم تعد تستثني فيه أحدا و لا حتى الشباب طالبي العمل الجدد الذين وجدوا أنفسهم في بطالة طويلة الأجل رغم مستوياتهم و كفاءاتهم. و رغم تراجع معدلها الإجمالي إلى عتبة 10,2 % إلا أن بطالة الشباب بقيت في حدود % 73,4مما جعل تقرير المكتب الدولي للشغل يصنفها ضمن أعلى النسب في العالم، و تبقى كذلك في وجود برامج إنعاش و أجهزة توفير الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و وكالة تسيير القروض المصغرة وغيرها من الأجهزة التي لم تتمكن لحد الساعة من كبح جموح البطالة النوعية في أوساط الشباب. و تحليل نتائج هذه السياسات يشير إلى أنها و إن كانت حسنة فإنها تبقى غير كافية للتكفل بكل البطالين، لإسهامها في خلق مناصب شغل مؤقتة مرتبطة بحجم الأغلفة المالية، ليبقى مصير هذه الفئات متأرجحا بين غياب الإستقرار والممارسة غير الرسمية. فالزيادة في عدد البطالين بسبب عدم توفر مناصب عمل، أو لسبب طرد العمال أو غلق المصانع، وسياسات التقشف لدى الكثير من الدول حتى الغنية منها كإسبانيا، تسببت في بطالة أكثر من 620 مليون شاب و شابة حول العالم سنة 2013، مما دفع بهؤلاء الأفراد البحث عن عمل في جهات غير رسمية و هذا للخروج من دائرة البطالة، و منع الحجز على الممتلكات من قبل البنوك و بالتالي النجاة من مصيدة البطالة. فدائرة العمل في القطاع غير الرسمي زادت مع زيادة حدة البطالة و هذا لا يعني أن القطاع غير الرسمي هو وليد للبطالة.

الإشكالية : أمام خضوع سوق العمل لمختلف صدمات العرض و الطلب و أمام تحامل جل الجهود لفك شفرة الشغل من خلال مختلف الأجهزة التي لا تزال هزيلة لحد الساعة، **هل سيساهم القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالقدر الكافي الذي يتناسب مع الآمال المعقودة عليه ؟ بشكل آخر هل يمكن اعتماد القطاع غير الرسمي كأداة للحد من تفاقم البطالة ؟**

منهج الموضوع : للإجابة عن إشكالية المقال فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي فيما يخص المفاهيم المرتبطة بالموضوع و تحليل الأسباب، و تناولنا كذلك دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من البطالة في الجزائر.

أهمية المقال : تكمن أهميته في تقديم معالجة لموضوع البطالة و القطاع غير الرسمي في الجزائر رغبة في الإلمام بجميع جوانب الموضوع؛ و هذا لفائدته العلمية و العملية و محاولة بذلك تقديم فائدة علمية و مرجع علمي.

أهداف المقال : أردنا البحث في هذا الموضوع من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، و تكملة إلى ما وصلت إليه الدراسات السابقة.

فرضيات الدراسة :

– إدراج القطاع غير الرسمي في المواجهة الخلفية للبطالة كفيل بكبح جموح البطالة النوعية في بلادنا خاصة على المدى البعيد.

– العمل غير الرسمي حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية و الإجتماعية و إدماجه في النسيج الرسمي سيؤثر إيجابا على سوق العمالة و الاقتصاد الوطني ككل.

باعتبار أن جملة الدراسات و البحوث المقدمة حول مسألة البطالة و القطاع غير الرسمي، لا تزال مستمرة، فإن دراستنا هذه تهدف إلى محاولة تقديم إجابة للمشكلة الجوهرية التي تواجه اقتصاد الجزائر و المتمثلة في قضية العمل من خلال السعي الحثيث نحو محاصرة المحددات الأساسية الفاعلة في العوائق التي يواجهها البطال في سوق العمل.

1. تعريف و أنواع البطالة :

1.1. تعريف البطالة :

هناك مفاهيم عدة تحظى بها البطالة :

أ. البطالة هي ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل؛ بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته و قدرته على القيام بذلك العمل.

ب. و حسب مكتب العمل الدولي (BIT) فإن الشخص يعتبر بطالا إذا توفرت فيه الشروط التالية : [1]

ب.1. ليست له أية وظيفة أو عمل يقوم به.

ب.2. أنه بصدد التفتيش عن عمل.

ب.3. أنه جاهز للتشغيل.

ت. البطالة هي ظاهرة سوسيو–اقتصادية تخص فئة ما فوق 15 سنة و هي بصدد التفتيش عن عمل دون جدوى. كما أن هذه الفئة هي قادرة على العمل إلا أن الفرصة لا تتاح لها. عموما نقول أن الفئة العاطلة عن العمل هي المؤهلة للعمل و القادرة عليه و هي التي يتراوح سنها ما بين 15 و 64 سنة باستثناء الطلبة و الشباب الذين هم بصدد تأدية الخدمة العسكرية و المعوقين.[2]

2.1. أنواع البطالة :

تنقسم البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

أ. البطالة الإحتكاكية :

تنتج عن قيام العمال بتغيير أنشطتهم المهنية، و هي غالبا ما تمتد لفترات قصيرة، و هذا ما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

ب. البطالة الهيكلية :

وهي ناتجة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد مما يكون سببا في إلغاء أو خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات و خبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة.

ت. البطالة الدورية :

وهي تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي خلال مرحلة الإنكماش في الدورة التجارية أو الاقتصادية كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل :

ت.1. **البطالة الإجبارية الشاملة** : و هي تمتد لتشمل غالبية القطاعات و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، فهي لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة.

ت.2. **البطالة الموسمية** : و هي تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق.

ت.3. **البطالة المقنعة** : و هي زيادة عدد العمال في المؤسسة أو في قطاع ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل و إلى درجة تصبح فيها سالبة أحيانا.

ث.4. **البطالة الإختيارية أو الإرادية** : و هي ناجمة عن عدم رغبة المتعطل في مزاولة عمل معين يتاح له لأسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية.[3]

2. أسباب و آثار البطالة في الجزائر :

1.2. أسباب البطالة في الجزائر :

إن ارتفاع بطالة الشباب و صعوبات تمويل نمط التكوين و مشاكل نظام التعليم و اختلال الناتج في العرض والطلب كلها عوامل تساهم في البطالة.

أ. النمو الديمغرافي :

أمام تزايد عدد السكان و تزايد القوة العاملة و تراجع نسب النمو الاقتصادي تصعب عملية استيعاب كل المتوافدين على سوق العمل و خاصة أن نسب النمو تتراجع و تتقهقر.[4]

ب. **احتقار الوظيفة و ضعف حركة رؤوس الأموال :**

على ما يبدو فإن احتقار الوظيفة هو أسرع طريقة إلى البطالة و نقصد بالوظيفة الصناعات الحرفية التقليدية التي تراجعت في بلادنا بسبب تراجع اهتمام السياسة الاقتصادية بها حتى اقتربت من الاندثار و النسيان، و من أسباب البطالة نجد ضعف حركة رؤوس الأموال الناجمة عن حالات اللاستقرار التي تعرفها كل من البلاد و السوق.

ت. **طبيعة السياسة الاقتصادية :**

أمام تراجع دور الحكومة في التوظيف من خلال سياسة تسريح العمال عملت الدولة على تحفيز القطاع الخاص نظرا لكثافة رأس ماله و نسب النمو المتزايدة التي حققها من جهة و لاستدراك العجز في التوظيف من جهة أخرى.

ث. **طبيعة السياسة النقدية :**

السياسة النقدية التي انتهجها البنك الجزائري ساهمت في كبح فرص التشغيل و عرقلة مسيرة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج. **طبيعة السياسة التعليمية :**

إن التحصيل العلمي يبقى ناقص و على كل المستويات التعليمية مما يجعل المتخرجين يتعارضون و متطلبات سوق العمل هذا إلى جانب نقص خبراتهم أو انعدامها ضف إلى ذلك ارتفاع عدد خريجي الكليات غير مطلوبة كل هذا يسير في عكس اتجاه سوق العمل و خاصة القطاع الخاص.

ح. **عدم ملائمة سياسة الأجور :**

إن ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17 % خلال فترة 1989-1993 مقابل انخفاض نسبة الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12 % يؤثر على العمالة نفسها، فإذا استمرت الإنتاجية في الإنخفاض خاصة في القطاع الحكومي فالنتيجة هي التسريح. فإنتاجية العمل لازالت سلبية فقدرت بـ : 0,1 - % ما بين 1985-1989 و 0,9 - % ما بين 1994-1995.[5]

خ. **الهجرة إلى الخارج :**

إن معدلات الهجرة قد قلت بسبب الوضعية الأمنية التي شهدتها الساحة الجزائرية، و هذا ما أدى إلى استمرار العمالة في التوافد على سوق العمل الذي لم يعد قادرا على استيعابهم.[6]

2.2. الآثار الاقتصادية و الإجتماعية للبطالة :

أ. الآثار الاقتصادية :

البطالة ليست ضياعا للقوى العاملة المتوفرة فحسب بل هي أيضا إهدار للموارد البشرية و الطاقات الكبرى المتاحة، كون أن الاقتصاد يصبح ينتج أقل من طاقاته الفعلية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج و حجم الإيرادات العامة و الأجور و حجم الادخارات و الاستهلاك، فلو تم إدماج كل هذه الطاقات ليتمكن كل من البطالين والمؤسسات من التحصل على أجور و أرباح. و من آثار البطالة نذكر ما يلي :

أ.1. **على مستوى الناتج الداخلي الخام (PIB)** : الناتج الداخلي الخام هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة خلال سنة و له علاقة تبادلية مع البطالة فانخفاض هذه الأخيرة ناجم عن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

أ.2. **على مستوى الادخار** : فبمجرد أن تتخلى الدولة على جزء من العمالة، تصبح هذه الأخيرة عالة على أسرها و على الدولة نفسها بسبب دفعها لتكاليف التسريح، هذا التسريح الذي يؤثر على دخل الفرد و دخل العائلة و ادخارها و بالتالي يؤثر على الاستثمار و مع تراجع حصص الاستثمار يبقى المستقبل واعدا.[7]

أ.3. **على مستوى الأجور** : فمتى طالت مدة البطالة فإننا نستحضر قانون العرض و الطلب لنقول أنه عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرضه فإن النتيجة ستكون تدني الأجور خاصة في القطاع الخاص، و أمام عزم الحكومة على فتح أبواب الاستثمار خاصة لرأس المال الأجنبي، فإن هذا سيكون محفزا لهم للاستثمار في الجزائر، خاصة و أن اليد العاملة بمؤهلاتها و كفاءاتها تصبح سهلة المنال. بشكل أدق فإن تدني الأجور سلاح ذو حدين فبقدر ما يساهم في خلق مناصب الشغل فهو يساهم أيضا في انخفاض القدرات الشرائية و اتساع رقعة الفقر.

ب. الآثار الإجتماعية :

تتلخص الآثار الإجتماعية خاصة في ظاهرة الفقر، حيث أن أول أعراض الفقر تظهر بمجرد توقف الشخص عن العمل مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي و تغير نمط الاستهلاك بسبب فقدان الدخل أو انعدامه أحيانا.[8]

3. تعريف و نشأة القطاع غير الرسمي :

1.3. تعريف القطاع غير الرسمي :

يعرف مكتب العمل الدولي هذا القطاع : « على أنه مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء، و التي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي و تكنولوجي ضعيف، و يكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، و كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات و لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في المجال الضريبي و الأجور الدنيا، و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل ».[9]

2.3. نشأة القطاع غير الرسمي :

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات لا لحظنا أن بروز القطاع غير الرسمي سبق القطاع الرسمي و الدولة في حد ذاتها، حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم، لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، و بين الأفراد من ناحية ثانية. و بعد تنامي المجتمعات و كثرة الخلافات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم و يحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة. و هنا ظهرت الدولة كحل إداري و تشريعي نشأت بالإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزء من مداخليهم لفائدتها، و بعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق اعطاء أهمية بالغة للإقتطاعات الضريبية، وهذا عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة، و ذلك بإلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، و أن أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاطا غير قانوني يعاقب عليه القانون.[10]

4. أسباب انتشار القطاع غير الرسمي و مراحله :

1.4. أسباب انتشار القطاع غير الرسمي :

يمكن حصر أهم العوامل و الأسباب المؤدية إلى نمو حجم القطاع غير الرسمي فيما يلي :

أ. ثقل الضرائب و النفقات الاجتماعية :

يعتبران من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة القطاع غير الرسمي حيث أنه كلما كان الفارق كبير بين تكلفة اليد العاملة و العائد أو المداخيل أو الربح الصافي بعد طرح الضرائب كلما أدى ذلك إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي سواء بالتهرب الضريبي أو بممارسة نشاطات أخرى غير رسمية.

ب. القوانين و التنظيمات العمومية (règlementations publiques) :

تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد أحد أسباب ظهور القطاع غير الرسمي، حيث يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فإن القطاع غير الرسمي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب هذه القيود و القوانين و التنظيمات العمومية و التي تعرقل قيام نشاط اقتصادي.

فعند وجود تشريعات و قوانين معقدة فإن هذا يشجع تحويل النشاطات الاقتصادية إلى القطاع غير الرسمي هذا من جهة، و من جهة أخرى يشجع على وجود نشاط غير رسمي في القطاع الرسمي و يقصد بذلك تفشي ظاهرة الرشوة من أجل تسهيل تخفيض تكاليف التعاملات سواء من ناحية الوقت أو السعر و تسهيل عملية الحصول على قرض...الخ.[11]

ت. **تحقيق النمو الاقتصادي و خلق مناصب عمل :**

خلال السنوات الأخيرة هناك بعض الدول لم تحقق نموا اقتصاديا، أو كان نمو بمعدل ضعيف على عكس دول أخرى و التي حققت معدلات نمو كبيرة جدا من خلال حجم الاستثمارات الكبيرة، و لكنه عبارة عن نمو بدون خلق مناصب عمل، و في كلا الحالتين فإن عدد مناصب العمل المعروضة أقل بكثير من عدد مناصب العمل المطلوبة، مما أدى إلى البحث على مناصب عمل في القطاع غير الرسمي.

ث. **دور المشروعات الصغيرة :**

يعتبر القطاع غير الرسمي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود القطاع غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة و من المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة غير رسمية.[12]

ج. **البنية الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية :**

هناك جملة أخرى من العوامل التي تساعد على زيادة رقعة القطاع غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية. مما لاشك فيه أن السياسات الإستقرار و التعديل الهيكلي (كسنوات الثمانيات و التسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر ... إلخ، كل هذا ساهم في زيادة و توسيع القطاع غير الرسمي.

ح. **أثر الفقر على زيادة حجم القطاع غير الرسمي :**

من أكبر المشاغل و المشاكل التي تواجه العالم خلال السنوات الأخيرة هي تفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير ونموها بمعدلات أكبر. كون الفرد فقيرا لا يعني بالضرورة أنه في حالة بطالة، من الممكن أن يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه، و بالتالي فإن زيادة حدة الفقر تزيد من حجم القطاع غير الرسمي.[13]

خ. **أثر النمو الديموغرافي على القطاع غير الرسمي :**

عند تحليل نمو القطاع غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديموغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة و التي لم يستوعبها سوق العمل. و هناك عامل مهم ساعد في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي و هو النزوح الريفي المتزايد نحو المدن حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن و الباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخلهم و المستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم.[14]

د. **أثر العولمة على القطاع غير الرسمي** :

تشير أغلب الدراسات إلى أن العولمة عامل مهم في زيادة حجم القطاع غير الرسمي في مختلف الدول كما أنه من المهم معرفة الطريقة التي توفر بها عمليات العولمة فرص العمل لمختلف العمال، و يمكن أن تكون مؤشرات ذلك إيجابية كما يمكن أن تكون سلبية و ذلك حسب السياسة الوطنية أو الدولية.

و غالبا ما يكون القطاع غير الرسمي مرتبط بالعولمة في الدول النامية، أين تكون هذه الدول خارج الإندماج الاقتصادي العالمي، بمعنى أخر أن هذه الدول لا تشارك في عمليات العولمة و الذي يمنعها من الإستفادة من مزايا المبادلات التجارية، الإستثمارات الأجنبية، و انتشار التكنولوجيا ... إلخ.[15]

و كذلك من بين الأسباب المؤدية إلى ممارسة العمل غير الرسمي : [16]

أ. فشل معظم السياسات الهادفة إلى إعادة ادماج البطالين في الحياة الاقتصادية.

ب. كثافة الإجراءات الإدارية و المماطلة في الموافقة إلى جانب التعسف و البيروقراطية.

ت. قوانين الإستثمار و البيروقراطية، في هذا يضيف الاقتصادي : "**بونوة. ش**" قائلا أن : " غياب الإجراءات القانونية و المؤسساتية المتأقلمة مع المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الوطني ساهمت في لعب الدور المحفز لامتداد القطاع غير الرسمي " خاصة النشاطات غير الرسمية التي لا تتوقف على تلك الممارسات الفردية أو الأسرية فالمسألة أكبر من ذلك و تتعداها لتشمل حتى خدمات المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و المؤسسات الحرفية غير المسجلة في السجل التجاري، و تبرز هذه الأنشطة بشكل واضح في مجال البناء و الأشغال العامة، التجارة و الخدمات مما يتسبب في خلق مرونة كبيرة ما بين طبيعة الشغل و عدم استقرار هذا الأخير.

2.4. **المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر** :

و يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي :

أ. **مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي (1962 – 1985)** :

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الإشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا و مدعمة من قبل الخزينة العمومية.

كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فقد كانت أغلبية الأفراد تعمل في مؤسسات و قطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.[17]

ب. **مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى نهاية التسعينات** :

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، و هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و تفاقم الفقر و الحرمان الإجتماعي، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989. كما تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة بعدة اصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة : فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 و الذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية. في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الإلتزام بها. لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الإجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول التالي، و هذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية.[18]

الجدول (01) : تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985-1999).

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1993	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة %	16,9	21,4	20,7	21,7	21,2	24	28,3	28,0	30	31	30

Source : ONS : Répartition de la population active et occupée par groupe d'âge, période : 1985-2012.

من خلال الجدول نلاحظ كيف استمرت نسبة البطالة في الإرتفاع سنوات التسعينيات بسبب غلق المصانع وتسريح العمال.

ت. **مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998** :

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي و استرجاع التوازنات الداخلية و الخارجية، رغم ذلك إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب.[19]

إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن، هذا بالإضافة إلى مظاهر البيروقراطية و الرشوة لمنح القروض للشباب البطال و التي تعرقل طموحهم في خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة. و يمثل الجدول (02) توزيع الأفراد القادرين على العمل البطالين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007.[20]

الجدول (02) : عدد الأفراد القادرين على العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف).

الأشخاص القادرين عن العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل 20 سنة	851	670	726	589	636	560
24-20	1506	1518	1629	1611	1572	1615
29-25	1435	1546	1738	1755	1694	1870
34-30	1138	1286	1364	1394	1475	1480
39-35	873	1111	1159	1140	1344	1179
44-40	738	882	939	994	1254	1129
49-45	646	714	746	775	853	826
54-50	361	362	587	635	648	655
59-55	321	259	326	345	353	399
60 سنة فما فوق	260	237	254	243	279	253
المجموع	8154	8762	9470	9492	10109	9968

Source : ONS : Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge, Période 2000-2007.

من خلال الجدول (02) يتبين لنا أن البطالين القادرين على العمل هم في تزايد مستمر خاصة فئة الشباب منهم. فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال [20-39] خلال السنوات الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي 6144.000 شاب مقارنة بـ : 6085.000 شاب سنة 2006 و 5.900.000 شاب سنة 2005. و عموما فإن هذه الفئة تتكون من : [21]

أ. الفئة غير المتمدرسة و المتسربون من المدارس.

ب. خريجو التكوين المهني و التعليم العالي : عادة ما يتلقى الطلاب خريجو معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملية.

5. دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من البطالة في الجزائر و تحديات دمجه :

1.5. دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من البطالة في الجزائر :

إن أحد المؤشرات الرئيسة التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تقييم أداء سوق العمل، إضافة إلى الإنخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة و نوعية فرص العمل. فقد لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، و بالتالي يساهم في الحد من البطالة. و بما أن الأنشطة غير الرسمية و العمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فإن ذلك يجعل معدلات العمالة و البطالة تفقد دلالتها.[22]

و الجدول التالي يبين تطور كل من معدل القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر.

الجدول (03) : تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و البطالة في الجزائر ما بين (2015-2000) (القيم بالنسبة المئوية).

السنوات	القطاع غير الرسمي %	البطالة %
2000	34,1	33
2011	37,4	10
2012	35,9	11
2013	33,2	10
2014	41,2	10,8
2015	49,2	11,2

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات : الديوان الوطني للإحصاءات، معدل البطالة في الجزائر في سنة 2016، الموقع http://el-djazairia.tv، تم تصفحه بتاريخ 2016/07/30.

من خلال الجدول نلاحظ أن تزايد حجم أنشطة القطاع غير الرسمي تؤثر بالإيجاب على معدلات البطالة، حيث يمتص هذا القطاع اليد العاطلة عن العمل.

2.5. تحديات دمج القطاع غير الرسمي في الجزائر : [23]

في ظل استعراض واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن وضع جملة من الإجراءات التي يمكن استعمالها كخارطة طريق لترويض و دمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي كالتالي :

أ. تخفيض درجة كثافة اللوائح الحكومية و القوانين حتى يمكن تقليص مجال البيروقراطية و الفساد.

ب. تخفيض معدلات الضريبية و تبسيط الهيكل الضريبي.

ت. استعمال أسلوب الإقناع الأدبي.

ث. مراجعة سياسات الحماية الإجتماعية و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج. زيادة العقوبات المفروضة على العمل غير الرسمي.

ح. تحسين كفاءة الإنفاق العام و تقليل فجوة الدخول بين الأفراد.

خ. تطوير القطاع الخاص لخلق المزيد من الوظائف.

خاتمة:

لقد كان لتعاقب الأحداث، و حالات اللإستقرار التي مرت بها الجزائر آثارا، بحيث أنها أدخلتها منطقة اضطرابات ساهمت في هشاشة البنية التحتية و في إشاحة النقاب على نمط تسيير مختلف الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية، و بتأزم الوضع أصبح النظام الاقتصادي قاصرا غير قادر على المقاومة، فكان عليه أن يقبل وصاية صندوق النقد الدولي FMI من خلال اعتماد برامج التعديل الهيكلي PAS الأمر الذي ساهم في ازدراء الوضع. فبقدر ما ساهم في زرع حبوب التفاؤل، ساهم في زرع حبوب الشقاء و المعاناة، فكانت الإنطلاقة رفع الدعم عن القطاع العام مع غلق المؤسسات العمومية المفلسة التي تم خوصصتها لاحقا. هذا إلى جانب تسريح العمالة التي ساهمت في الحصول على جيش من البطالين الشباب. و في ظل ظروف حالات اللإستقرار بادرت الأغلبية في الدخول إلى عالم القطاع غير الرسمي، بغية التحصل على ما يعنيها في كسب قوتها أو تحسين وضعيتها.

نتائج البحث :

القطاع غير الرسمي أثبت و في كثير من الأحيان أنه أكثر من منفذ نجاة، بكل ما يحمل من مزايا و عيوب، وبكل ما يحتويه من عمالة نوعية و شابة، فبالإضافة إلى ارتباطه بالقطاع الرسمي، فهو كاليد الخفية له آلياته و أدواته في ضبط سوق العمل و من تم الاقتصاد ككل.

التوصيات :

بناء على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية :

1. تعزيز فرص الاستثمار و المشاريع الإنتاجية في الدول و توجيهها نحو المناطق الأكثر فقرا.
2. خلق تشريع لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي منظم.
3. تحسين و تطوير البرامج التكوينية المتعلقة بتكوين المبتدئين في العمل لأول مرة، بالإضافة إلى تشجيع وإعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغيرة و المتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع قوى السوق.
4. ضرورة الربط بين الجامعة و المحيط الاقتصادي الإجتماعي عن طريق مشاركة إطارات المؤسسات في تدريب الطلبة خاصة الحاملين منهم شهادات ذات تخصصات مهنية، بالإضافة إلى فتح أبواب الجامعة أمام إطارات المؤسسات و الإدارات من أجل تكوينهم.

الهوامش

[1] ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للإقتصاديات في حالة تحول – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص : "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2012-2013، ص : 104.

[2] الموسوي ضياء مجيد، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، الطبعة الأولى، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 18.

[3] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر (حالة ولاية تلمسان)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2002-2003، ص ص : 34-35.

[4] مولاي علي فاطمة الزهرة، الملتقى الوطني حول : سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، مداخلة بعنوان : سوق العمل والموارد البشرية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية، يومي : 13-14 أفريل 2011، ص : 83-84.

[5] دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الجزائر : ديوان المطوعات الجامعية، 2010، ص : 37.

[6] عبد الوهاب نجا علي، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية –، مصر : الدار الجامعية، 2005، ص : 33.

[7] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2012-2013، ص : 32.

[8] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، 2012، بدون شهر، العدد : 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة "الجزائر"، ص : 178.

[9] Cortado Thomas, l'économie informelle vue par les anthropologues, CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 14, p p : 200-201.

[10] بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : "إقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2006-2007، ص ص : 16-17.

[11] بريشي عبد الكريم، الملتقى الوطني حول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، مداخلة بعنوان : الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العملي، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007، ص : 02-03.

[12] Makabu Ma Nkenda Thimotée, MBA Martin, et autres, Le Secteur informel en milieu urbain en République Démocratique du Congo : Performances, insertion, perspectives. Principaux résultats de la phase 2 de l'enquête 1-2-3 2004-2005, développement Institutions & Analyses de Long Terme (DIAL), Paris, 2007, p : 14.

[13] Barrault Lorenzo, former de bons représentants. les apprentissages militants formels et informels au sein d'une association de parents d'élèves, CAIRN. INFO, 2014, France, vol. 47, p p : 100-101.

[14] عثماني سليم، عوامل ظهور القطاع غير الرسمي الذي أصبح شبه مهيمن، مركز المشروعات الدولية الخاصة (قضايا الإصلاح الاقتصادي)، 2012، الجزائر، ص ص : 04-05.

[15] Graz Jean-Christophe, qui gouverne ? le forum de davos et le pouvoir informel des clubs d'élites transnationales, CAIRN. INFO, 2003, Paris, vol.1, p p : 78-81.

[16] Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie : Définitions, mesures et méthodes d'estimation, CREAD (Alger), p : 132.

[17] عقبة نصيره، دهينة مجدولين، الملتقى الوطني حول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، محور المشاركة في الملتقى : المداخل القياسية لتحديد تشكيلة القطاع غير الرسمي على مجالات النشاط الاقتصادي، مداخلة بعنوان : الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري – الآثار و طرق المواجهة –، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007، ص: 02.

[18] كدودة عادل، بن بريكة الزهرة، الملتقى الوطني حول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، مداخلة بعنوان : الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007، ص ص : 04-05.

[19] مقاوسي صليحة، مساهمة القطاع غير الرسمي في تخفيف بعض أزمات جيوب الفقر الحضري في الجزائر، المجلد : 01، العدد : 02، 2008، ماي، صحة الأسرة العربية و السكان بحوث و دراسات، دورية علمية متخصصة محكمة يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة، صحة أسرتنا ثروة أمتنا، ص ص : 23-24.

[20] بوجورفة بناصر، علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد"تلمسان"، 2013-2014، ص : 376.

[21] Gherbi Hassiba, caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie (le cas de la wilaya de Bejaia), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N^0 166, p : 49-50.

[22] بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي – دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية –، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص : "اقتصاد التنمية"، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان"، 2009-2010، ص: 162.

[23] رمضاني محمد، الملتقى الوطني حول : الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : الآثار و سبل الترويض (المداخل القياسية)، مداخلة بعنوان: التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناجح، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر "سعيدة"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007، ص : 26.